# السياسة البريطانية تجاه مشكلة الموصل بين العراق وتركيا )) عام 1926م واثرها على القضية الكردية

**أ.م.د علي حمزة عباس  أ.م.د نهاية محمد صالح**
**جامعة الموصل / كلية التربية الاساسية / قسم التاريخ**

**مقدمة :**

احتلت العلاقات العراقية التركية مكانة مميزة في محيطها الإقليمي اختلفت عما سواها ، فإلى جانب رغبة الطرفين في إيجاد علاقات إيجابية بينهما ، كان الجوار الجغرافي والعمق التاريخي والامتيازات الإستراتيجية والمؤثرات الثقافية والمصير المشترك كلها عوامل ساعدت بفعل الصلات الحضارية الوثيقة على تقارب البلدين كثيرا ، إذ كان العراق أكثر البلدان العربية ارتباطا بتركيا و ذا علاقات جيدة معها .

ارتكز العراق منذ تأسيسه عام 1921م في سياسته الخارجية على مبدأ حسن الجوار والعمل من اجل تطوير التعاون وإقامة السلام بين الدول المجاورة له ، رغم ذلك اتفقت مصالح البلدين وأهدافهم مع الغرب ، فراؤا في الغرب بقيادة بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا خير ضامن لهم في تحقيق اهدافهم وامدادهم بالمساعدات الاقتصادية والعسكرية ، في حين نظر الغرب اليهما على انهما حليفان استراتيجيان له يمكنه من خلالهما تحقيق اهدافه في مقاومة المد الشيوعي في منطقة الشرق الاوسط .

تولت بريطانيا السياسة الخارجية للعراق في جميع المفاوضات التي دارت حول مشكلة الموصل ومارست ضغوطا متنوعة على تركيا ، وكانت القضية الكردية تدور في فلك تلك الضغوطات والمفاوضات ، وفي اعقاب تسوية مشكلة الموصل عام 1926م تحولت القضية الكردية التي كان حق تقرير المصير فيها للشعب الكردي هو الهدف الرئيس بما واكبه من نهوض وانحصار ، واصبحت عاملا حيويا في التاريخ السياسي لكل من العراق وتركيا وغيرهما فيما بعد .

تركزت القضية الكردية بعد مفاوضات لوزان بين العراق وتركياحول مشكلة الموصل ، فقد كانت كل دولة منهما تستخدم القضية الكردية بصورة مباشرة او غير مباشرة في خلافاتهما ، كما لعبت بعض الاحداث المرتبطة بالقضية الكردية دورا هاما في العلاقات العراقية التركية انذاك ، وهذا ما سنتطرق له بالبحث وتفاصيله ان شاء الله تعالى.

تعد العوامل الجغرافية التي تتعلق بمساحة الدولة وتضاريسها وحدودها من اهم العوامل المعوقة لتكاملها ، ويزيد من خطورة هذا التنوع الجغرافي ان بعض الصراعات الإثنية قد تتركز في المناطق النائية وتعلن تمردها على الدولة ، وهو الامر الذي يمثل خطورة على الاستقرار السياسي ، ان التعدد القومي او الديني او اللغوي في حد ذاته ليس شرطا لعدم التكامل ، فالمشكلة ليست في وجود التعدد بقدر ما هي في تسييس هذا التعدد والسعي للحصول على

منافع اقتصادية وسياسية تعتمد على إثارة النعرات الطائفية والدينية والعرقية ، ويتصف التكوين السكاني للعراق بالجمع بين جماعات واقليات متباينة الاصول العرقية واللغوية والدينية ، مع ميل هذه الجماعات الى التركز الجغرافي في مناطق معينة ، وهو ما يجعل العراق من اكثر البلدان العربية معاناة لمشكلة الاقليات، أو بالاحرى عدم التكامل الوطني [1] .

فقد حظي العراق منذ بدء العصور الحديثة باهتمام القوى الدولية الكبرى وخاصة بريطانيا ، ولقد سعت بريطانيا للاستحواذ على العراق بولاياته الثلاث بغداد والموصل والبصرة ، والذي كان خاضعا للدولة العثمانية (1516 -1918) . وتنوعت اساليب البريطانيين للوصول الى العراق ونهب ثرواته ، واستفادت بريطانيا من ظروف الحرب العالمية الاولى (1914 -1918) لاحتلال العراق ووضعه تحت انتدابها [2] .

احتلت بريطانيا الموصل بعد اعلان هدنة مودروس (Modrows) في 30 تشرين الاول 1918 ، فعدت بريطانيا الاحتلال لضرورات عسكرية مستندة الى نصوص الهدنة التي اعطت الحلفاء الحق في احتلال اية نقطة استراتيجية ، في حين ذهب الاتراك بزعامة مصطفى كمال(1881 – 1938) الى ان الاحتلال غير شرعي لانه وقع بعد اعلان الهدنة، فظهرت نتيجة لتضارب الادعاءات مشكلة الموصل [3] ، اذ ان كل من هذين الطرفين يحاول الاحتفاظ بالموصل خدمة لمصالحه واغراضه [4] .

تشمل منطقة الموصل في اغلبها كردستان الجنوبي ، حيث تتكون في عام1918 من اربعة ألوية ، هي الموصل وكركوك والسليمانية واربيل ، ولها اهمية كبيرة من الناحية الاستراتيجية ، إذ انها مفترق الطرق بين العراق وسوريا وتركيا وايران وجنوب روسيا ، وقد زاد من اهميتها اكتشاف النفط فيها ، حيث دخلت ولاية الموصل تحت السيطرة البريطانية في العراق عام 1918 تبعد ثلاثين ميلا الى شمال خط وقف اطلاق النار مع الدولة العثمانية ، حيث احتلتها القوات البريطانية عسكريا بعد توقيع الهدنة [5] . واصبحت ولاية الموصل تدخل ضمن منطقة النفوذ الفرنسي طبقا لاتفاقية سايكس بيكو ، وقد رأى البريطانيون بعد ان احتلوها ضرورة ادخال تعديل على الاتفاقية عن طريق تسوية مع فرنسا تعترف لهم بموجبها بهذا التعديل ،

وعندما وقعت هدنه مودروس لم تكن الجيوش البريطانية قد احتلت بعد كثيرا من اراضي ولاية الموصل ، وهذا ما استغله الاتراك للادعاء بان ولاية الموصل جزء من الدولة العثمانية ، بالاضافة الى ادعائهم ان العرب اقلية منها بينما الاتراك اكثرية ، اما الكرد فهم والاتراك جنس واحد [6] ، كما ان علاقات ولاية الموصل التجارية هي مع تركيا [7] ، هذه كانت الحجج التركية وهي حجج واهيه .

كانت المملكة العراقية في بداية تأسيسها في 23 أب 1921 ، حدودها غير مستقرة وتعاني من تهديدات جيرانها ، ولم يكن هناك جيش عراقي وطني بالمعنى الحقيقي ، في حين كانت الموصل مهدده بالضياع والضم الى

الجمهورية التركية الحديثة انذاك ، كذلك الاكراد يتمركزون في معظم المناطق الشمالية من العراق ، لذلك لم تكن هناك قوة في العراق غير السلطات البريطانية ، وهي وحدها القادرة على حل معظم الاشكاليات حفاظا على مصالحها . نتيجة لذلك رضخ الملك فيصل الاول (1921 -1933) للامر الواقع لقبوله بالمعاهده العراقية –البريطانية الاولى عام 1922 ، وبشكل مؤقت [8] .

واجهت المملكة العراقية الفتية في بداية تكوينها ، مشكلة الموصل ، بعد ان طالبت تركيا بضمها اليها وتعدها جزءا لا يتجزأ منها استنادا لما جاء في الميثاق الوطني التركي (المادة الاولى) ، لذلك تمثلت سياسة تركيا الخارجية تجاه الموصل في الدعوة الى العودة للحكم الذاتي ، وذلك من خلال نشاط الجماعات السياسية المتطابقة مصالحها مع وجهة النظر التركية وبفعاليات واتصالات بعض رجال الدين منها . فقد نجحت الحكومة التركية في اغراء بعض زعماء الاكراد في منطقة راوندوز العراقية للتعاون معهم في اختراق الحدود العراقية لكنهم صدوا من قبل الطائرات الحربية البريطانية وافراد الشرطة العراقية وبعض افراد العشائر ، وفي عام 1922 تحركت قطعات عسكرية تركية على الحدود العراقية وقامت باعمال عدائية مختلفة [9] .

كان وضع ولاية الموصل معقداً في تلك الفترة جراء عاملين اثنين علاوة على الادعاء التركي ،تمثل العامل الاول بمسألة النفط والحقوق والامتيازات التي يرغب البريطانيون بالحصول عليها ، اما العامل الثاني فتمثل فيما ينبغي القيام به حيال الاكراد الذين يشكلون السواد الاعظم من سكان ولاية الموصل . فقد توقع صانعو السياسة الاوربيين ان يمنح الاكراد شأنهم شأن الارمن ، حكماً ذاتيا أو استقلالا في ظل الانتداب . وفي الواقع أن معاهدة سيفر10 اب 1920 ، نصت على إقامة دولة كردية مستقلة وان بمقدور اكراد تركيا والعراق طلب الانضمام الى عصبة الأمم خلال عام واحد [10] .

عندما تشكلت المملكة العراقية نصت نصوص من مواثيق الانتداب البريطاني على العراق بوجوب محافظة الحكومة العراقية على الاكراد وجعل اللغة الكردية رسمية في المناطق الكردية وتعيين الموظفين الاكراد فيها . لكن الاكراد لم يرضوا بذلك فطالبوا بتشكيل دولة مستقلة لهم ودعموا مطالبهم بثورات متعددة ، لذلك وضعت بريطانيا والعراق _ مرغمة _ نصب اعينهما قيام دولة كردية فاصدرتا في 24 تشرين الثاني 1922 التصريح المشترك الاتي : (( ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية وحكومة العراق تعترفان بحقوق الاكراد القاطنين ضمن حدود العراق لتأسيس حكومة كردية في المناطق التي يشكل فيها الاكراد الاكثرية المطلقة وترجوان من العناصر الكردية المختلفة ان تصل فيما بينها بأسرع ما يمكن الى اتفاق من شأنه تعيين شكل الحكومة التي يرغبون فيها بشأن علاقاتهم السياسية والاقتصادية مع حكومتي بريطانيا والعراق )) . ولكن هذه الدولة الفتية لم تدم الا مدة قليلة سرعان ما رأت بريطانيا بأن مصلحتها تقضي عدم وجود هذه الدولة فقضت عليها [11] .

وفي المقابل اتفقت المصالح العراقية والبريطانية بخصوص ردع تحركات الجيش التركي للموصل ، كما جرت في تلك الحقبة مفاوضات بين اللورد كيرزون ( وزير خارجية بريطانيا) وعصمت ايتونو ( وزير خارجية حكومة المجلس الوطني التركي) ، قدم كلا الطرفين مذكرات مكتوبة احتوت على وجهتي نظرهما حول قضية الموصل[12] . فقد ذكر اينونو بأنه ليس ثمة اهمية من الناحية الحقوقية والقانوينة للمعاهدات التي عقدت بشأن العراق – فالعراق لا يزال من الناحية الرسمية – جزءا من السلطة العثمانية ، لان الانتداب منح لبريطانيا دون علم الشعب العراقي ، واشار ايضا الى ان سكان الموصل لم يشاركوا تقريبا في التصويت اثناء الاستفتاء الذي جرى في العراق بشأن اختيار فيصل ملكا عليه ، لقد كان عصمت اينونو يحاول البرهنة على ان اكراد الموصل يرغبون بالانضمام الى تركيا ، اما كرزون فكان ينكر ذلك ، ولم يتمكن دبلوماسيو الجانبين من التوصل الى رأي موحد حول السكان بالموصل وتوزيعهم حسب الانتمائين الديني والقومي [13].

كانت مخاوف الاتراك من بقاء الاكراد الموجودين في الموصل خارج سيطرتهم يمهد السبيل امامهم لاثارة الاكراد الموجودين في تركيا ، لذلك طالبوا بضم ولاية الموصل الى اراضي الجمهورية التركية ضمانا لأمن تركيا [14] . ولا بد من الاشارة الى ان حدود ولاية الموصل التي اشار اليها نص الميثاق الوطني التركي ، تمتد من حدود جبل حمرين شرقي نهر دجلة ، الى الفتحة غربي دجلة ضمن الدولة التركية ، وازاء تشبث بريطانيا بولاية الموصل والعراق ، تبنى مصطفى كمال سياسة مناوئة لبريطانيا في المناطق التي كانت تحتلها ، لاسيما المجاورة منها لتركيا ، فكان يرسل البرقيات الى العراق محرضاً الاهالي والوجهاء على حمل السلاح ضد البريطانيين [15] .

مع اهمال بنود معاهدة سيفر جراء أنبثاق حركة قومية ناجحة في تركيا ، بزعامة مصطفى كمال ، والتي ارسلت سيطرة مؤثرة على المناطق الكردية في شرق تركيا [16]. هذا الوضع جعل موقف الاكراد في ولاية الموصل موقفاً صعبا ،فقد درس البريطانيون اقامة اقاليم مستقلة في المناطق الكردية لولاية الموصل ترتبط ارتباطاً ضعيفاً بالادارة العربية في منطقة السهول ، وتكمن المشكلة هنا في ايجاد زعماء اكراد يضطلعون بمسؤولية ادارة كهذه ، لقد فشلت التجربة الوحيدة التي حاول البريطانيون القيام بها في هذا الاتجاه ، ففي عام 1918 كانوا قد عينوا الشيخ محمود الحفيد – (سليل عائلة معروفة من زعماء دينين اكراد تنحدر من قرية بارزنجة ) – حاكما على السليمانية . فيما اثبتت التجربة الثانية انها ليست اقل نجاحا من الاولى ، ففي تشرين الثاني عام 1922 ، حاول الشيخ محمود مرة اخرى ان ينشئ كياناً مستقلاً ، الا انه وقع ببعض الاخطاء والتصرفات التي جعلت بريطانيا تسحب دعمها للشيخ محمود ، وفي شباط 1923 ارغمته على التنحي للمرة الثانية . وبذلك اصبحت محاولة اقامة حكم ذاتي كردي فاترة ، ولقيت معارضة صناع القرار في العراق وبريطانيا [17].

اتسمت العلاقات العراقية – التركية ، ومنذ نشأت المملكة العراقية وحتى عام 1926، بالعداء والجفاء ، حيث لم يكن هناك اتصال مباشر بين الحكومتين ، مع الاشارة الى ان بريطانيا كانت المسيرة للشؤون الخارجية للعراق ، بينما زادت تركيا من حربها الدعائية ، ثم طورتها في بعض الاحيان الى استخدام القوة العسكرية تجاه العراق [18] .

بقيت الاوضاع مضطربة بين العراق وتركيا حتى انعقاد مؤتمر لوزان عام 1923 تحت اشراف عصبة الامم ، فأوفدت الحكومة العراقية كلا من جعفر العسكري وتوفيق السويدي كمراقبين في المؤتمر الى جانب الوفد البريطاني ، وقد اشترطت في قرارها الى تسوية قضية الحدود العراقية التركية ، بأن يتفق كلا من بريطانيا وتركيا على حلها بمباحثات ثنائية خلال عام واحد ، وفي حال عدم التوصل الى اتفاق يحال النزاع الى مجلس عصبة الامم [19] .

ونشير هنا الى ان مؤتمر لوزان ، قنن الجغرافية السياسية للشرق الاوسط بما يتفق مع النتائج الفعلية للحرب العالمية الاولى ( 1914 – 1918 ) والاضطرابات التي اعقبتها ، فقد اقيمت الحدود بين الدول والتي ما زالت موجودة بخطوطها الرئيسية الان ، كما تم زوال الامبراطورية العثمانية ومعها المسألة الشرقية التي كانت خلال قرن ونصف احدى القضايا المتنازع عليها في السياسة الدولية ، ولم يحمل زوال المسألة الشرقية تحت انقاض الامبراطورية العثمانية الحرية الحقيقية والاستقرار لشعوب الشرق الاوسط وبلدانها [20].

كانت المسألة الكردية احدى موروثات وضحايا الشعوب في الشرق الاوسط ، تلك المشكلة التي بدأت في العقود الاولى من القرن التاسع عشر واكتسبت نطاقا واسعا طيلة هذا القرن واوائل القرن العشرين ، ومع ان هذا الامر انذاك كان شأناً داخليا للامبراطورية العثمانية وبلاد فارس ، التي كانت واقعة تحت السيطرتين الروسية والبريطانية ، الا انه قد تطور واتسعت دائرته في المرحلة التي جاءت بعد التسوية السلمية في الشرق الاوسط التي تمت في الفترة من ( 1918- 1923) [21] .

هكذا كان الاكراد يعيشون منذ القرن السادس عشر تحت حكم دولتين فقط هما العثمانيين والفرس ، صاروا يعيشون في خمس دول هي تركيا وايران والعراق وسوريا والاتحاد السوفيتي ، وانطمست او تشتت القضية الكوردية ، وكان على الاكراد ان يعيدوا النظر في كيفية التعامل مع الاوضاع الجديدة الاكثر تأزما وصعوبة من ذي قبل [22] .

وفي اعقاب تلك التسوية تحولت المسألة الكردية التي كان حق تقرير المصير فيها للشعب الكوردي هو الهدف الرئيس من شكل كامل بتفاقماتها الدورية الى شكل مكشوف بما واكبه من نهوض وانحصار ، واصبحت عاملا دائما في التاريخ السياسي لكل من تركيا والعراق وغيرهما [23] .

وفي 19 مايس 1924م بدأت المباحثات بين الجانبين التركي والبريطاني وسميت تحت اسم (مؤتمر الخليج ) ، وأثيرت نفس

المواضيع السابقة ، وقررت العصبة تشكيل لجنة لغرض الاطلاع على اراء اهالي الموصل من خلال لجنة الاستفتاء ، وترأس اللجنة الكونت تلكي (Teleki) [24] .

بقيت اللجنة مدة شهرين تطوف في شمال العراق ، ورفعت بعد عودتها تقريرا الى عصبة الامم اقترحت فيه ابقاء ولاية الموصل ضمن العراق ، كما وضعت لذلك شروطا أهمها أن يبقى العراق تحت الانتداب البريطاني ولمدة (25) عام [25] .

وهنا لابد من الاشارة الى موقف ودور متصرف لواء الموصل عبد العزيز القصاب امام الملك فيصل الاول اثناء زيارته للموصل في 12 كانون الاول 1924 قائلا : (( ان الاضطرابات الاخيرة التي حدثت على الحدود الشمالية ، قد زالت والحمد لله بهمة القوات الوطنية ، والمساعدة البريطانية ، وان كان قد لحق بسكان القرى من جراء ذلك بعض الاضرار من قبل الاتراك ، ولاسيما الحملة النسطورية ... وقد أسسنا المخافر اللازمة لصيانة الحدود في النقاط الامامية من منطقتي زاخو والعمادية )) [26] .

وفي نفس الوقت اعادت هذه المشكلة ( مشكلة الموصل) النشاط السياسي الى هذه الولاية وتشجيع اهاليها على تأليف الاحزاب والجمعيات السياسية لحشد الرأي العام ومكافحة الدعايات التركية ، فتألف حزب الاستقلال العراقي في 11 أيلول 1924 ، وجمعية الدفاع الوطني عن ولاية الموصل في 26 كانون الثاني 1925 ، والحزب الوطني العراقي في مطلع أيار 1925 ، وجميعها أكدت في مفاهيمها على التمسك بوحدة العراق وطلب الاستقلال التام [27] .

ولم يكتفي الاتراك بالاعمال الدعائية والحشود العسكرية على حدود ولاية الموصل ، بل تغلغلوا بين اهالي الولاية نفسها وازدهرت دعاياتهم ، مستفيدين من خدمات طائفة ابناء كركوك الباقين في عاصمة الدولة التركية [28] .

ولا بد من الاشارة هنا الى ان اللجنة اجرت تحقيقا دوليا في المنطقة (الموصل) وقد عارض السكان المؤيدون لتركيا في المنطقة الضم الى دولة عربية ، ولكن في المناطق الكردية الخالصة كان الرأي معادياً لتركيا ومؤيداً لبريطانيا بشكل حاسم ، مع انه لم يكن رأياً مؤيدا للعرب ، وفي النهاية اقتنعت اللجنة ان معظم السكان يفضلون الحكم البريطاني على الحكم التركي ، ونصت اللجنة على حماية الحقوق الكردية وذلك بوضع الاكراد في مواقع أدارية وتعليمية في اقليمهم وان تكون اللغة الكردية اللغة الرسمية في المنطقة [29].

حاولت بريطانيا المنتدبة ان تضمن مصالحها في بترول كركوك فضمت جنوب كردستان (ولاية الموصل) الى العراق كنوع من الترضية للعراق لضمان الانتفاع بالبترول ولم تستجب بريطانيا لمطالبة تركيا بهذه الولاية ، كما حاولت في نفس الوقت ترضية الاكراد فاصدرت بيان مع ملك العراق فيصل الاول يمنح الاكراد الحق في اقامة حكم ذاتي لهم داخل العراق وكان هذا من ضمن شروط انضمام العراق الى عصبة الامم في حين اصبح شرق كردستان من نصيب ايران بعد انسحاب الروس [30] .

قرر مجلس عصبة الامم في جنيف في 30 سبتمبر 1924 ، أرسال لجنة لجمع المعلومات ضمت اعضاء من دول المجر والنرويج وبلجيكا ، وصلت اللجنة الى الموصل في 27 يناير 1925 ووسعت اللجنة نطاق عملها حيث شملت مناطق اربيل وكركوك والسليمانية وقدمت اقتراحاتها الى مجلس عصبة الامم والتي تتلخص بما يلي :

1 – ان تبقى المنطقة تحت انتداب عصبية الامم لمدة (25) عاما .

2 ـ يجب مراعاة رغبات الاكراد في تعيين اداريين منهم ، وان تكون اللغة الكردية هي اللغة الرسمية في مناطقهم ، ورفع الموضوع الى محكمة العدل الدولية في لاهاي .

وفي ديسمبر 1925 طلبت العصبة من بريطانيا عقد معاهدة بريطانية عراقية جديدة يتم تطبيقها لمدة (25) عاما ، ما لم يتم قبول العراق في العصبة كدولة تتمتع باستقلالها التام خلال تلك الفترة [31] .

باءت محاولات تركيا لانتزاع الموصل بالفشل ، اثر قرار عصبة الامم في ابقاء الموصل ضمن العراق ، وبذلك صعدت تركيا موقفها المعادي للعراق ، ودعت المجندين لخدمة العلم ، وحشدت قوات كبيرة في جزيرة ابن عمر . وعقدت تركيا اتفاقية مع الروس في 17 كانون الاول 1925 ، نصت على حياد كلا الطرفين في حالة وقوع اي اعتداء على اي منهما ، وذلك جوابا من تركيا على عصبة الامم وقرارها ، مما يوحي بان تركيا على وشك شن حرب ضد العراق [32] .

ومن جانبهم وضع البريطانيون الاتراك تحت سياسة الترغيب والتهديد ، فقد اشارت الصحف البريطانية الى انه في حالة وقوع تصادم بين تركيا وبريطانيا بسبب ولاية الموصل ، فلن تبق ايطاليا واليونان وحتى بلغاريا دون تدخل ، بل ستجد فرصة مفيدة في تحقيق اطماعها في اسيا الصغرى [33] . كما عرضت بريطانيا على تركيا من جهة اخرى قرضا بمبلغ (20) مليون جنيه مع تخفيف كبير للديون العثمانية السابقة [34] .

ولم يجد العراق من بد سوى الرد على تلك التهديدات التركية ، فأعلن الملك فيصل الاول (ان فصل ولاية الموصل عن العراق سوف يكون ضربة مخيفة ، وربما مهلكة ، وان ذلك يستوجب نفقات اخرى للاستعداد العسكري) ، كما تم الاعلان فورا عن ان قوة من الجيش العراقي سوف تزداد من (8) الاف رجل الى (20) الف رجل [35] .

ولا بد من الاشارة هنا ايضا ، ان تأكد البريطانيون من وجود كميات كبيرة من النفط في ولاية الموصل ، كان دافعا رئيسيا في رغبة البريطانيين بالحاق ولاية الموصل بالدولة العراقية الحديثة . حيث ان شركة النفط التركية التي تسيطر عليها بريطانيا كانت قد حصلت على امتياز للمنطقة من العثمانيين ، وهو امتياز انتهى بسقوط الامبراطورية العثمانية ، لذلك بدأت المفاوضات بشأن الحصول على امتياز جديد لشركة النفط التركية من الحكومة العراقية في أواخر عام 1923 ، واستمرت خلال ازمة الموصل [36] .

رغم ذلك كان التناقض في كيفية التعامل مع الاكراد بين العراق وتركيا كفيلا لاثارة العديد من المشاكل بينهما ، لان تحقيق اي مكسب للاكراد في العراق كان يقابل برد فعل معاكس داخل تركيا ، فضلا عن ان اي حركة كان يقوم بها اكراد العراق كانت تدفع اكراد تركيا الى محاولة تنفيذها وتطبيقها لديهم [37] . ومع هذا التناقض ، الا ان بغداد كانت حريصة كل الحرص على التنسيق مع انقرة حول هذه القضية ، فمع قيام ثورة (سعيد بيران ) [38] في اذار 1925 ، وقيام الحكومة التركية بمحاولة السيطرة عليها وتطويقها ، وقيام اكراد العراق بالاحتجاج على وحشية السلطات التركية ، ومطالبة الدول العظمى بتقديم المساعدة للاكراد في تركيا ، قامت الحكومة العراقية والسلطات البريطانية بمحاولة التصدي لرغبات الكرد والموجودين في بلادها ومنهم من عبور الحدود التركية من اجل مناصرة اخوانهم في النضال ضد الاتراك [39] .

ادركت تركيا عدم قدرتها على مجابهة عصبة الامم ، والتحديات والاغراءات البريطانية والادعاءات العراقية حول الموصل ، فاضطرت الى الدخول في مفاوضات مع بريطانيا والعراق ، انتهت بتوقيع معاهدة ثلاثية بين العراق وتركيا وبريطانيا في 5 حزيران 1926 ، اعترفت بموجبها تركيا ببقاء الموصل جزء من العراق ، والتنازل عن ادعاءاتها بها مقابل 10 % من عائدات نفط الموصل لمدة (25) عاماً [40] ، وقد مثل العراق في عقد تلك المعاهدة نوري السعيد وكيل وزارة الدفاع فيما مثل تركيا توفيق رشدي وزير الخارجية ، ومثل بريطانيا سفيرها في انقرة ، شملت المعاهدة رسم الحدود وجنسية سكان المناطق التي كانت موضوع الخلاف ، وموضوع استثمار النفط ، وتلا ذلك عقد معاهدة تجارية وتحسنت الاوضاع بين البلدين [41] .

بعد الاتفاقية البريطانية العراقية التركية حول الموصل ، أصيبت القضية الكردية بخيبة أمل ، إذ ذكر البعض ان " اتفاقية الموصل " قد وضعت نهاية لكل فكرة حول الحكم الذاتي في كردستان المستقلة التي ماتت على الارجح وهي في ريعان شبابها . لقد صاغت اتفاقية حزيران 1926 الشكل النهائي لتقسيم جديد لكوردستان وثبتته قانونيا وحملت بنودها طابعا معاديا للكرد صراحة ، منعت عبور العشائر من دولة الى اخرى وحظرت وجود كل شكل من اشكال العلاقات للزعماء والشيوخ وغيرهم من افراد العشائر من ابناء جلدتهم في الدولة الاخرى ومنعت اي دعاية موجهة ضد الطرفين [42] .

دفعت هزيمة الثورات الكردية في كوردستان كل من تركيا والعراق وايران في مطلع ومنتصف العشرينات من القرن الماضي الزعماء الاكراد الى اعادة بناء عملهم بصورة جوهرية وتحديدا بعدما اظهرت الثورات التي قادوها مدى عجزهم وضعف مقاومتهم فتوصلوا الى ضرورة تشكيل منظمة سياسية كروية بهدف توحيد مختلف الاطراف الكائنة في كردستان ، وايجاد قيادة موحدة لنضال الكرد العام وإقامة دولة لهم . اطلقوا على هذه المنظمة اسم

(خوييون)[43] اي الاستقلال والتي تأسست ببلدة حمدون بلبنان في 5 تشرين الاول 1927 لتكون نقطة الانطلاق نحو تحقيق اهدافهم [44] .

اما بالنسبة للعراق وتركيا ، فبعد الانتهاء من مشكلة الموصل في عام 1926 ، اعلنت تركيا في 15 أذار 1927 اعترافها الرسمي بالعراق ، ومنذ ذلك التاريخ عمل الجانبان على اقامة تمثيل دبلوماسي بينهما الى ان تم تعيين (صبيح نشأت) كأول وزير عراقي مفوض في العاصمة التركية في 16 كانون الثاني 1928 ، بينما مثل تركيا (طاهر لطفي) كأول وزير مفوض تركي في بغداد وذلك في 11 تشرين الثاني 1929 [45] .

اخيرا لا بد من الاشارة الى ان العراق حظي باهتمام الحكومة البريطانية منذ بداية القرن العشرين للعديد من الاسباب السياسية والاقتصادية وحتى الجغرافية والتي تنسجم وسياسية بريطانيا الاستعمارية في تلك الفترة ، وخلال احتلالها للعراق كان عن اولى اجراءاتها تأجيج الخلافات الطائفية والقومية انطلاقا من مفهوم او مبدأ (فرق تسد) ، لذلك عمدت على اثارة المشاعر القومية لدى الاكراد من اجل تأسيس دولة خاصة بهم ، لذلك فالاحتلال البريطاني عمد على تأجيج واثارة المشكلة الكردية والتي جعلت الاكراد يطالبون بالحكم الذاتي ويلوحون بالاستقلال تارة اخرى . والحقيقة الواضحة ان هدف الاحتلال في ذلك هو ترسيخ نفوذه ليس اكثر على حساب كل هذه المشاكل والثورات [46].

**خاتمة** :

ان استقراء طبيعة التطورات التي اعقبت الحرب العالمية الاولى وحتى تكوين دولتي العراق وتركيا ، يوضح النتاج المعقد في التكوين السياسي الحديث والمعاصر لكلا البلدين، لعوامل فرضتها وصنعتها الظروف الداخلية والخارجية ، وانعكست على العلاقات العراقية – التركية فيما بعد .

لقد واجه العراق منذ تكوينه الحديث ، مشكلة لها ابعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتاريخية والجغرافية ، الا وهي مشكلة الموصل ، فقد شغلت هذه المشكلة حيزاً واسعاً ومهما مؤثراً في الدبلوماسية العراقية البريطانية التركية انذاك ، بعد مطالبة تركيا بضم هذه الولاية واعتبارها جزءً لا يتجزأ منها ، استناداً لما جاء في مقررات الميثاق الوطني التركي .

وفي خضم هذه العلاقات بين العراق وتركيا برزت احدى المشاكل الثانوية الا وهي مشكلة او المسألة الكوردية في العراق وتركيا وملابسات الوعود والواقع في مطلع عشرينيات القرن العشرين واثر زوال الدولة العثمانية وتكوين تركيا الحديثة عام 1923 ، وتكوين المملكة العراقية الحديثة عام 1921 وتحت الانتداب البريطاني .

تكللت الوعود والاتفاقات الرسمية وشبه الرسمية بين هذه الاطراف بالفشل ، وطغت المصالح السياسية والاقتصادية وخصوصا لبريطانيا في ازاحة حلم الاكراد في انشاء دولة لهم ،

وذلك بعد المساومات مع الاتراك والعراقيين وحل مشكلة الموصل في عام 1926 وفق مقتضيات واوامر الدول الاوربية وعصبية الامم .



الهوامش :

1. السيد عبد المنعم المراكبي، حرب الخليج الثانية والتكامل الوطني في العراق (الاكراد – دراسة حالة) 1988-1996 ، دراسات استراتيجية ومستقبلية (5) ، معهد البحوث والدراست العربية ، القاهرة ، 2001 ، ص ص 53 – 55 .
2. بشار فتحي جاسم العكيدي ، صراع النفوذ البريطاني – الامريكي في العراق 1939 -1958 ، دراسة تاريخية سياسية ، ط1 ، دار غيداء للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2011 ، ص17 .
3. للمزيد من التفاصيل عن مشكلة الموصل ، ينظر : فاضل حسين ، الموصل دراسة في الدبلوماسية العراقية – الانكليزية – التركية وفي الرأي العام ، بغداد ، 1955 ، ص ص7 -23 .
4. العكيدي ، المصدر السابق ، ص36 .
5. مريم بغورة ، التواجد البريطاني في العراق 1914 -1932 ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الانسانية والاجتماعية في جامعة محمد خيضر في بسكرة ، الجزائر ،2015- 2016 ، ص ص 57 – 58 .
6. بغورة ، المصدر السابق، ص 58 .
7. للمزيد ، ينظر : علي حمزة عباس الصوفي ، العلاقا ت التجارية بين العراق وتركيا (1926- 1958) ، ط1 ، دار زهران للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2012 .
8. طارق يونس عزيز السراج ، " لواء الموصل في عهد الانتداب البريطاني – دراسة في التاريخ السياسي (1920- 1932) : مجلة كلية التربية الاساسية ، المجلد 19 ، العدد 81 ، 2010 ، ص334 .
9. نوري عبد الحميد خليل واسامة عبد الرحمن الدوري ، "العلاقات العراقية – التركية، النشأة ودور النفظ 1921 -1932 " ، ارشيف مركز الدراسات التركية في جامعة الموصل ، ملفة 30 ، ص2 ؛ السراج ، المصدر السابق ، ص 336 .
10. فيبي مار ، تاريخ العراق المعاصر العهد الملكي ، ترجمة : مصطفى نعمان احمد ، ط1 ، المكتبة العصرية ، بغداد ، 2006 ، ص53 .
11. محمد شيرزاد ، نضال الاكراد، القاهرة ، 1946 ، مطبعة التقدم، ص ص 8 – 9.
12. السراج ، المصدر السابق ، ص 337 .
13. المصدر نفسه ، ص 338 .
14. بغورة ، المصدر السابق ، ص59 .
15. الصوفي ، المصدر السابق ، ص ص 82 – 83 .

16. للمزيد من التفاصيل حول الاجراءا ت الكمالية ضد الاكراد ، ينظر : احمد نوري النعيمي ، العلاقات العراقية – التركية الواقع والمستقبل ، دار زهران للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2009 ، ص ص 221 -225 .
17. فيبي مار ، المصدر السابق ، ص ص 53 -55 .
18. الصوفي ، المصدر السابق ، ص 83 .
19. عوني عبد الرحمن السبعاوي ، العلاقات العراقية – التركية 1922 – 1958 ، الموصل ، 1986 ، ص 20 .
20. محمد كمال احمد السيد ، تركيا والعراق علاقات المصالح والتبعية 1937 – 1958 ، ط1 ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2018 ، ص ص 387 – 388 .
21. السيد ، المصدر السابق ، ص ص 388 – 389 .
22. ابراهيم دشتي ( اعداد) ورمزي سلامة (اشراف) ، المسألة الكوردية . نشأة المشكلة وابعادها السياسية والقومية وانعكاساتها الاقليمية ، اصدار الامانة العامة لمجلس الامة الكويتي / ادارة البحوث والدراسات، الكويت، نيسان1999، ص19.
23. السيد ، المصدر السابق ، ص 389 .
24. الارشيف العثماني ، ارشيف رئاسة الوزراء باستانيول، الموصل وكركوك في الوثائق العثمانية ( 1525 – 1919) ، ترجمة : خليل علي مراد وعلي شاكر عللي ، الموصل ، 1995 ، نسخة خطية مصورة في ارشيف مركز دراسات الموصل في جامعة الموصل ، ص ص 54 – 55 ؛ فتح الله ، المصدر السابق ، ص 325 .
25. رجاء حسين خطاب ، العراق بين عام 1922- 1927 ، دراسة في تطور العلاقات العراقية- البريطانية واثرها في تطور العراق السياسي مع دراسة في الرأي العام ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الاداب في جامعة بغداد ، بغداد ، دون تاريخ ، ص ص 182- 183 ، الموصل وكركوك ، المصدر السابق ، ص ص 56 – 58 .
26. عبد العزيز القصاب ، من ذكرياتي ، ط1 ، بيروت ، 1962 ، ص 246 .
27. خالدة ابلال صالح محمد ، المسألة الاقتصادية في مناهج ونشاط الاحزاب السياسية العراقية 1946 – 1958 ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الاداب في جامعة الموصل ، الموصل ، 1996 ، ص ص 15 – 16 .
28. ابو خلدون ساطع الحصري ، مذكراتي في العراق 1921 – 1941 ، ط1 ، بيروت ، 1967 ، ص 489 .
29. فيبي مار ، المصدر السابق ، ص 57 .
30. دشتي ، المصدر السابق ، ص 17 .
31. بغورة ، المصدر السابق ، ص 59 .
32. الصوفي ، المصدر السابق ، ص 87 .
33. عبد شاطر عبد الرحمن المعماري ، سياسة تركيا الاقليمية بين الحربين العالميتين، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الاداب في جامعة الموصل ، الموصل ، 1995 ، ص 54 .

34. فاضل حسين ، مؤتمر لوزان واثاره في البلاد العربية ، ط2 ، بغداد ، 1967 ، ص 56 .
35. الصوفي ، المصدر السابق ، ص 88 .
36. فيبي مار ، المصدر السابق ، ص ص 55 – 56 .
37. السيد ، المصدر السابق ، ص 390 .
38. للمزيد من التفاصيل عن ثورة سعيد بيران ، ينظر : عثمان علي ، الحركة الكردية المعاصرة دراسة تاريخية وثائقية 1833 – 1946 ، ط3 ، مكتبة التفسير للنشر ، اربيل ، 2011 .
39. السيد ، المصدر السابق ، ص ص 390 – 391 .
40. السبعاوي ، المصدر السابق ، ص ص 22 – 23 .
41. بغورة ، المصدر السابق ، ص 59 .
42. السيد ، المصدر السابق ، ص ص 291 – 292 .
43. للمزيد من التفاصيل عن منظمة (خويبون) ، ينظر : م . س . لازيف ، المسألة الكردية 1945 – 1953 النضال والاخفاق ، ترجمة : عبيدي حاجي ، ط1 ، مؤسسة ناراس للطباعة ، اربيل ، 2007 ؛ فارس عثمان ، الكرد والارمن العلاقات التاريخية ، ط2 ، منشورات مؤسسة ماركريت ، كردستان ، 2013 .
44. السيد ، المصدر السابق ، ص ص 392 – 393 .
45. المصدر نفسه ، ص 14 .
46. فايز عبد الله العساف ، الاقليات وأثرها في استقرار الدولة القومية (اكرا العراق نموذجا) ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الاداب \ قسم العلوم السياسية ، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا ، الاردن ، 2010 ، ص 95 .